

سيدتي الرئيسة، أصحاب السعادة

اسمي محبوبية سراج وأنا ناشطة حقوقية أمريكية من أصل أفغاني وأعيش في أفغانستان منذ عام 2003.

لقد ناضل شعب أفغانستان - وخاصة النساء والفتيات - طوال السنوات العشرين الماضية من أجل المساواة وحقوق الإنسان والحكم التشاركي والسلام والأمن في بلدنا. ولكن خروج المجتمع الدولي المتسرع من أفغانستان في آب/أغسطس الماضي قوض إنجازاتنا وبدد آمالنا في إنشاء دولة ديمقراطية. وها هي طالبان تحكم قبضتها مرة أخرى وتجردنا من حقوقنا يومياً. فقد تم تهجير مئات آلاف الأفغانيين إلى مختلف أصقاع الأرض. ويجري اليوم، حرفياً، شطب النساء من الحياة العامة، وصولاً إلى تعقيم وجوههن في الإعلانات وقطع رؤوس دمي عرض الأزياء في واجهات المحال التجارية.

لطالما حذرت أنا وأخواتي الأفغانيات مجلس الأمن والمجتمع الدولي عموماً من هذا الاحتمال طوال عقود. ويؤلمني أن أقف أمامكم اليوم لتأكيد هذه الحقيقة. لكننا لن نسكت، وأنتم تتحملون مسؤولية جسيمة إزاء الوعود التي قطعتموها لنا، نحن نساء أفغانستان، طوال تلك السنين.

وكلمتي اليوم تركز على مسؤولية مجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي في إبقاء حقوق المرأة الأفغانية في طليعة ومركز جميع المداولات بشأن أفغانستان. وسأناقش ذلك على صعيد:

(1) أوضاع حقوق النساء؛

(2) الأزمة الإنسانية؛

(3) الأزمة الاقتصادية والمصرفية؛

(4) العلاقة مع طالبان.

حقوق النساء

سيدتي الرئيسة..

بعد 20 عاماً من الحرية - في العمل والدراسة وممارسة الرياضة والموسيقى - استغرق الأمر أقل من ستة أشهر لتبديد حقوق النساء والفتيات تماماً في جميع أنحاء البلاد. لقد تعطلت مدارس الفتيات في أفغانستان وأثر ذلك خصوصاً على المراهقات والنساء اللواتي منعت غالبية من دخول المدارس الثانوية والجامعات. وفرت نساء كثرات من البلاد أو أصبحن حبيسات المنازل، خشية استهدافهن بسبب الدين أو القدرات أو الميول الجنسية أو العرق. وتهرب القاضيات، اللواتي احتفى بهن المجتمع الدولي ذات يوم، من نفس الجناة الذين حكمنا عليهم بالسجن.

ويتعين على المرأة الآن السفر مع محرم أو ولي أمر. وهذا ليس فقط يقيد حريتهن الأساسية في التنقل، بل ويؤدي إلى تقييد قدرتهن على عيش حياتهن. حيث تمنع النساء من الذهاب إلى المواعيد الصحية، ومن الهروب عند التعرض لعنف أسري، ومن البحث عن عمل. وفي بلد يضم ملايين النساء الأرامل، وبالتالي هن المعيل الوحيد في أسرهن، فإن هذه القاعدة تدمر قدرة هذه الأسر على البقاء.

ومع أن الواقع يبدو كما لو أن العالم تخلى عن النساء الأفغانيات، فإننا لم نستسلم. فنحن نحتج في الشوارع يومياً، رغم التهديدات والسلاح والعنف. ونناضل من أجل مشاركتنا ومن أجل تحقيق العدالة وإنهاء قمع شعبنا. ولكننا نحتاج إلى دعمكم السياسي ومواردكم كي ننجح. نريد منكم الوقوف إلى جانبنا وضمان أن تصبح النساء الأفغانيات شريكات على قدم المساواة في أي عملية صنع قرار بشأن مستقبل أفغانستان. ويشمل ذلك دعوة طالبان لإلغاء سياسة المحرم وتأييد حرية حركة النساء وكذلك ضمان ممارسة حقنا في التعليم والعمل والصحة. كما يتضمن سؤال طالبان مباشرة عن مكان وجود المدافعات عن حقوق الإنسان مثل تامانا زرياب بارباني وباراوانا إبراهيمل عندما تسمعون أنهما اعتقلتا من منزلهما بسبب الاحتجاج على السياسات القمعية، مثل تعليمات فرض الحجاب. وهو يعني أيضاً عدم التخلي عن السؤال عن اختفاء علياء عزيزي. لا يمكنكم في هذا المجلس التزام الصمت حيالهن إذا كنتم تدعون دعماً.

الأوضاع الإنسانية

سيدتي الرئيسة..

نحن نعيش في خضم أزمة إنسانية كارثية. فمنذ استيلاء طالبان على السلطة، سجلت معدلات الجوع والفقر في أفغانستان ارتفاعاً كبيراً. ويحتاج أكثر من نصف السكان اليوم إلى مساعدات غذائية عاجلة، وهي أعلى نسبة تشهدها أفغانستان على الإطلاق. وقد لجأت بعض الأسر إلى بيع أطفالها لكسب بعض المال. وتلجأ أسر أخرى إلى تزويج فتيات في سن التاسعة أحياناً لاستخدام مهورهن في تسديد نفقات الغذاء والرعاية الصحية العاجلة. إن القيود التي تفرضها طالبان على النساء العاملات في مجال الإغاثة لدرجة تمنعهن من أداء واجباتهن بشكل كامل¹ والتفكيك الممنهج لأنظمة الدولة الخاصة بالوقاية من العنف الجندي والتصدي له تهدد وصول النساء إلى الخدمات. وتفتقر مستشفياتنا إلى المعدات والأدوية، بما فيها فحوصات كوفيد-19 الضرورية، وأيضاً إلى مستلزمات الصحة الإنجابية. وهذا يهدد بزيادة معدل وفيات الأمهات المرتفع أصلاً في البلاد.

ومع التدهور السريع في الوضع الإنساني خلال الأشهر الخمسة الماضية، يتساءل شعب بلدي أي ذنب ارتكبه ليناووا كل ذلك. ولكن ما من مجيب.

من مسؤوليات مجلس الأمن والمجتمع الدولي والأمم المتحدة بذل كل ما بوسعهم لتقديم المساعدة المنقذة للحياة والفورية وبالحجم المطلوب لتجنب المزيد من المعاناة. ويجب إيصال المساعدات إلى جميع الأفغان، بمن فيهم النساء والأقليات والفئات المهمشة الأخرى. ولضمان ذلك، يجب تمكين جميع العاملين الإنسانيين، بمن فيهم النساء، من أداء عملهم بحرية وأمان ودون خوف من الانتقام. كما يجب على المجتمع الدولي الاستمرار في ضمان وصول المساعدات الإنسانية مباشرة إلى المنظمات الإنسانية الملتزمة بالمبادئ والمنظمات المحلية العاملة على الأرض، بدلاً من إيصالها عبر طالبان. ويجب استشارة المنظمات النسائية في أفغانستان بانتظام بشأن تصميم وتنفيذ العمليات الإنسانية.

البلد

سيدتي الرئيسة..

وإلى جانب ضرورة تقديم المساعدة الإنسانية لتلبية الاحتياجات قصيرة الأجل، ينبغي أيضاً معالجة النظام المصرفي والاقتصاد الأخذين بالانهيار. فحالياً، يضطر الأفغان العاديون الذين يريدون سحب مبالغ إلى الانتظار ساعات طويلة قبل تحصيل المبلغ الصغير المسموح به في اليوم. وتواصل أسعار المواد الغذائية الأساسية كالقمح والزيت والرز والسكر ارتفاعها. لقد فقد الأفغان نصف مليون وظيفة منذ آب/أغسطس، وهذا يضر بالنساء أكثر من الفئات الأخرى. كما أن هجرة الأدمغة غير المسبوقة إثر استيلاء طالبان على السلطة في آب/أغسطس ترك البلاد بدون عدد كافٍ من الأشخاص المؤهلين لإنجاز المهام.

وحتى لو استأنف النظام المصرفي عمله وتمت تلبية متطلبات سلسلة التوريد، فإن مشاركة النساء في القوة العاملة تبقى عاملاً حاسماً لنجاح الاقتصاد الأفغاني. وهذه المشاركة شهدت تزايداً مطرداً منذ عام 2009. فقد كنا ندفع الضرائب ونمعلل أسرنا ونبتكر - وكل ذلك مهم لتحقيق الازدهار الاقتصادي للبلاد. والحقيقة أن تقييد حق المرأة في العمل قد يكلف الاقتصاد الأفغاني قرابة مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أن طالبان لا تدعم حقنا في العمل خارج المنزل، فإن غالبية الأفغان يدعمون هذا الحق. وعلى مجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي ضمان حق النساء بالعمل في أفغانستان، وتخصيص الأموال لدعم ومراقبة وصول النساء والفتيات إلى التعليم والحقوق الاقتصادية، وإشراك النساء كشريكات في إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية الحالية.

العلاقة مع طالبان

يقودني هذا إلى نقطتي الأخيرة، والأكثر أهمية. يدرك شعب أفغانستان، وخاصة نسائه، المعضلة التي يواجهها العالم حالياً بشأن كيفية التعامل مع طالبان وفي الوقت نفسه تلبية الاحتياجات الحالية والملحة وآمال جميع الأفغان في المستقبل. يجب عدم معاقبة الأفغان العاديين على أزمة لم يكن لهم دور في خلقه. ولكن بالمقابل، لا يمكن لطالبان استخدام الأفغان رهائن لطلب الفدية من المجتمع الدولي. لذلك، من مصلحتنا جميعاً ضمان وجود دولي قوي من خلال بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان التي يمكن أن تكون أعين وآذان المجتمع الدولي على الأرض عبر رصد التطورات في البلاد والإبلاغ عنها والتحقق من وفاء طالبان بالتزاماتها الثنائية والدولية. هذا مهم بشكل خاص لأن المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية الدولية غير قادرين على فعل ذلك. كما ينبغي أن تمارس البعثة دوراً رئيسياً في دعم الحوار مع طالبان لمصلحة الشعب الأفغاني، وضمان إجراء مشاورات واسعة لا تستثنى أحداً مع الأفغان من جميع أنحاء البلاد ومن جميع مناحي الحياة.

وفي الوقت نفسه، يجب ألا يخاف المجتمع الدولي من استخدام نفوذه المهم على طالبان. يجب أن تكون حقوق الإنسان وحقوق النساء والمساءلة جزءاً من كل محادثة. كما ينبغي وضع شروط واضحة على أي دعم اقتصادي وسياسي يقدم لطالبان للتأكد من أنها تلبية احتياجات وحقوق السكان،

¹ وهذا يشمل حرمانهن من العمل معاً، وتحديد نوع النشاط الذي يمارسنه، واشتراط مراقبة محرم لهن.

بمن فيهم النساء والفتيات والأقليات والفئات المهمشة الأخرى. لقد أكدتم أهمية التمسك بحقوق الإنسان وتأييدها في القرار رقم 2593. وعليكم الآن التحرك بموجب هذا القرار.

أخيراً، يتعين على المجتمع الدولي التوقف عن إرسال وفود من الرجال للقاء طالبان. فهذا مؤشر خطير بأنكم لا تقدرون حقوقنا أو وجهات نظرنا. وإرسال نساء أجنبيات لا يكفي؛ يجب أن نبدأ عملية الحكم التشاركي لمصلحة الأفغان ومن قبلهم. يجب أن يكون التنوع في تمثيل النساء الأفغانيات - وخاصة المجتمع المدني - جزءاً من جميع المفاوضات الجارية مع طالبان.

سيدتي الرئيسة..

لست أول امرأة أفغانية تخاطب هذا المجلس، ولن أكون الأخيرة. لكن هذه المرة، أمل أن يبدأ أعضاء هذه الهيئة الموقرة والمجتمع الدولي عموماً في أخذ مطالبنا على محمل الجد.

ورغم أننا لا نستطيع إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، فإنه يمكننا اختيار طريقة مختلفة للعمل في المستقبل. وضمان كون النساء عنصراً مهماً في بناء مستقبل بلدنا نقطة انطلاق حاسمة في هذا الإطار.

شكراً جزيلاً.